

تاريخ: 2009\08\14
رقم: 1489 ت ح

رسالة مفتوحة إلى:

معالي الأمين العام للأمم المتحدة الموقر الأستاذ بان كي مون المحترم
معالي الأمين العام للجامعة العربية الموقر الأستاذ عمرو موسى المحترم
معالي وزير الخارجية العراقي الموقر الأستاذ هوشيار زبياري المحترم
الموضوع ١ مناقشة من أجل الاستجابة لمطالب عاجلة وتوفير الحماية الاممية وتعديل قرارات الإبعاد القسري لمنات طالبي اللجوء العراقيين في الدنمارك

تواردت الأنباء بشأن تداعيات أكثر تعقيدا بشأن أوضاع مجموعة من طالبي اللجوء العراقيين في الدنمارك.. فقد تم اقتحام الكنيسة التي أوتهم على الرغم من جدار الحماية والاعتصام الذي نهض به مئات من الأصدقاء الدنماركيين من محبي السلم والديموقراطية ومن أنصار تطبيق المواثيق الدولية والأوروبية بشأن حقوق الإنسان... إننا في الوقت الذي نحرص على تأكيد حق كل بلد في التعاطي مع ضيافة اللاجئين على وفق قوانينه وظروفه الخاصة، نشدد في الوقت ذاته على حق طالبي اللجوء في تطبيق قوانين الحماية ونذكر هنا بأن المقيمين في بلد لمدد متوسطة أو طويلة من المندمجين الذين تأقلموا مع محيطهم المهجري الجديد، لا يمكن إكراههم على العودة إلى مجتمع هجره قسرا ما يفرض عليهم مجددا استهلاك سنوات أخرى من العمر لصالح إعادة التأهيل وتقبل الظروف المستجدة للتفاعل والاندماج.. وسيكون الأمر أكثر سوءا فيما يخص أطفالا ولدوا في البيئة المهجرية و نماوا واكتسبوا لغة مختلفة، قيما وآليات لا تنتمي في النهاية لمجتمع الآباء المنوي ترحيلهم القسري باتجاهه.. والأمر يتصل بما هو أبعد من اللغة ونظام التعليم والآليات الرعاية ليتمثل في تعقيدات الآليات العيش وقيمتها السلوكية وتفصيل اليوم العادي للإنسان وخسارات مادية وروحية فوق طاقة المرشحين وقدراتهم!

إننا في البرلمان الثقافي العراقي في المهجر، نرفض عمليات الإبعاد القسري تلك ونعتقد أنها تأتي بناء على مواقف سياسية تتعارض ومبادئ حقوق الإنسان، ونعتقد بأن سياسة الحكومة العراقية في التعاطي مع المنفيين والمهجرين صارت تلعب دورا سلبيا يتعارض ومهمتها في توفير الحماية والرعاية لمواطنيها في منافعهم القصية. ولا بد هنا من الإشارة إلى عدد من الاتفاقات والقرارات والتصريحات التي انطلقت من مسؤولين رفيعي المستوى وتحدثت عن جاهزية الأوضاع العراقية لاستقبال (العائدين).. حتى صرنا نسمع دعوات لإعادة الأكاديميين والعلماء وإعادة النازحين والمهجرين. ولكن الراسد للواقع الحقيقي المعاش يجد أن مجرد عودة بضع عشرات من الأكاديميين والتكنوقراط أدت لوضعهم في طوابير الانتظار وتحت سلطة بيروقراطية مقبلة استهانت بتفاعلهم وأغلقت بأوجههم أبواب التشغيل والعمل حتى اضطروا للعودة لمهاجرهم وبعضهم بات عاجزا عن توفير فرصة عودته لمهجره وصار عالية على أهله أو مضيفيه في العراق. وفي وقت يستحق هؤلاء في أقل تقدير روايتهم التقاعدية ومكافآت نهاية الخدمة، جرت مكافآتهم بالصد والروتين والسلبية... أما العوائل التي عادت أو تحاول العودة لأحيائها بعد مأساة الصراع الطائفي بين الميليشيات المتحكمة بالشوارع والأحياء فإنها سرعان ما بحثت عن فرصة للهروب من مقصلة جديدة أخرى تقضي على وجودهم وتصفيهم نهائيا... وفي الوقت ذاته ما زالت عجلة الاقتصاد العراقي مشلولة متوقفة والوضع لا يمكنه استيعاب عودة بشرية بالجملة كما يجري تصوير الأمور إعلاميا وفي الدعايات الحزبية الاستعراضية بخلاف مئات ألوف النازحين أصحاب الأولوية في العودة الطوعية...

وبناء على مثل هذه الأحوال التي تعرفها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، لا نجد أنه من الصائب التعاطي مع الخطاب السياسي الدوغمائي لسياسة الخطاب الاستعراضي البعيد عن الوقائع والحقائق على الأرض. ويلزم للمنظمة الدولية ومفوضية اللاجئين والجهات المعنية أن تواصل قرارها في توفير الحماية لمنات آلاف طالبي

LORSWEG 4
3771 GH BARNEVELD
THE NETHERLANDS

الحماية من العراقيين في دول الجوار ومئات من طالبها في البلدان الأوروبية.. وستكون عملية إعادة القسرية جريمة ووصمة عار بجبين الإنسانية، حيث يتم دفع هؤلاء جميعا لا إلى محرقة الروتين والبيروقراطية وآلام البطالة وشلل الحياة العامة بل إلى مقصلة الموت ومزيد من صب الزيت في نار التفجيرات الإرهابية والصراعات الطائفية الدينية الدموية.. إذ يشهد العالم بأمر العين ما جرى ويجري من تصفية للمجموعات القومية والدينية الأقدم عيشا في البلاد من المسيحيين والمانديين والأيزيديين والشبك وغيرهم ويشهد العالم سطوة قوى العنف الدموية بمختلف منابعها وبمن يقف وراءها من القوى المحلية والإقليمية والدولية ذات المصلحة، تلك السطوة التي تشير لتصفيات على الهوية تحديدا المشهد الكارثي لفرض حرب طائفية على فئات الشعب...

إن وزارات الخارجية وحقوق الإنسان والهجرة العراقية معنية بموقف إيجابي ينظر بواقعية للموضوع وبعيدا عن الخطابات السياسية لبعض الأحزاب الحاكمة ولفلسفتها السياسية. كما أن المنظمات الدولية والإقليمية المعنية مسؤولة مسؤولة إنسانية وقانونية في التعاطي مع القضية بخاصة المنظمة الدولية ومفوضية اللاجئين وواجبها الأخلاقي الذي تنص عليه الاتفاقات الدولية بالخصوص.. وباسم نشطاء حقوق الإنسان من نخبة الثقافة في البرلمان الثقافي العراقي في المهجر ورابطة الكتاب الديمقراطيون العراقيين في هولندا، نتوجه برسالتنا هذه إلى معاليكم للتدخل العاجل الكفيل بوقف التداعيات المتسارعة ونتائجها الكارثية بشأن ترحيل قسري للاجئين العراقيين في الدنمارك ومنع تكرار الأمر هناك أو في أي بلد آخر... واثقين من أن مواقفكم الإيجابية البناءة ستتخذ في الوقت المناسب لوقف التداعيات الخطيرة وأثار كارثة الترحيل وما يجري خلف الأكمة من احتمالات تواصل التجاوز على حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين المحميين دوليا بخاصة في ظرف احتجاز عشرات العوائل في أماكن مجهولة وتعريضهم للضغوط النفسية والمعنوية وللإستهانة والتعذيب الأدبي وغيره بخاصة في أجواء اقتحام الكنيسة من دون تقدير لطبيعة المكان وحرمة الناس وحقوقهم...

إننا نتطلع إلى موقف حازم يعالج هذه الحال فوريا ويتخذ الإجراءات الكفيلة لمنع تجدد حالات التعذيب النفسي والإذلال والتعنيف القسري الذي طاول طالبي اللجوء بالخصوص منهم المقيمين منذ سنوات بعيدة ممن ينص القانون صراحة على حظر الانتهاكات الجارية بشأنهم.. ونطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراقبة الوضع العراقي الداخلي عن كثب والتعامل معه على وفق الواقع الموضوعي بلا مبالغة واستعراض يستهين بحيوات الناس ومصائرهم لأية أغراض دعائية كما جرى في الحالات المشار إليها ودفع لاتخاذ الأمر ذريعة لقرار الترحيل بالإكراه...

وتقبلوا هنا فانق الاعتبار والتقدير



أ.د. تيسير الألوسي

رئيس البرلمان الثقافي العراقي في المهجر
مستشار رابطة الكتاب الديمقراطيون العراقيين في هولندا
رئيس لجنة الأكاديميين العراقيين في المهجر
لاهاي 14 آب أغسطس 2009